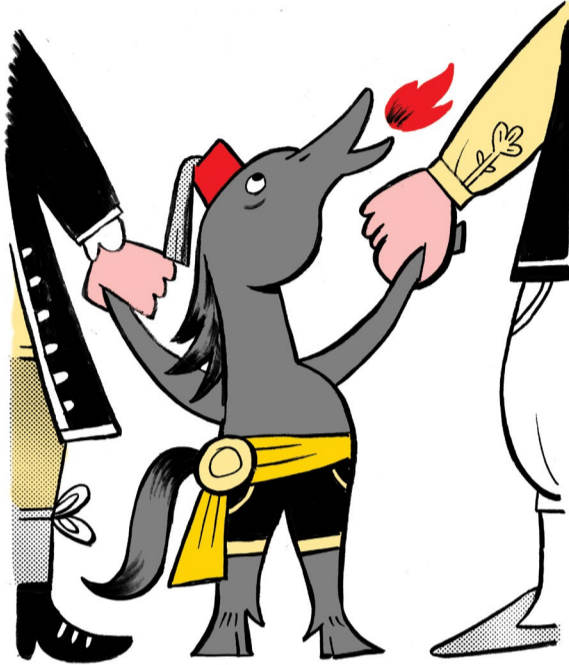


# المنشآت العمومية لا تصلح للتجارة.. قول لعجيل على نقيضه اكثر من دليل

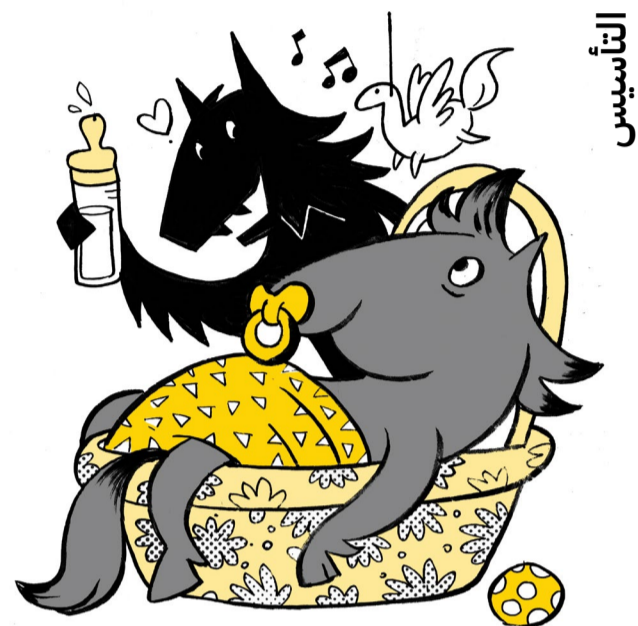
محمد العفيف الجعيدي / عثمان سالي



07 أوت 1975<sup>1</sup> شراء الدولة التونسية بقية أسهم الشركة و11 ماي 1977 إعلان المالكة الجديدة "عجيل" و "عجيل الجوية" و "عجيل غاز" علامات تجارية جديدة لشركتها الوطنية.

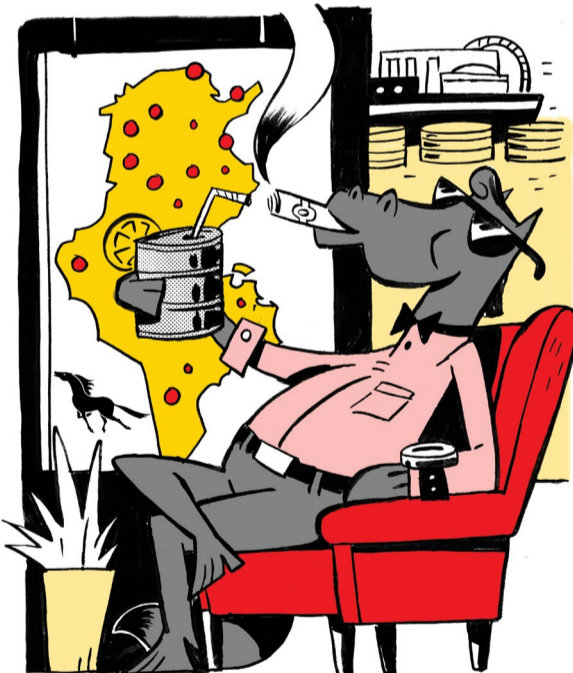


سنة 1963 الدولة التونسية تقتني 50% من أسهم شركة "أجيب".



سنة 1960 شركة ايني الإيطالية تؤسس شركة أجيب تونس لتوزيع البترول.

التأسيس



تساهم عجيل في رأسمال تنكمد، وشركة خزن وقود الطيران وشركة زيوت تونس وعلى ملكها شركة عجيل للتصرف والخدمات وهي بالتالي تعد اليوم مجمع شركات وتطور نشاطها بيقيم الدليل على ديناميكية في القطاع العام كثيرون يظنون انها حكرا على القطاع الخاص.



يبلغ رأسمال عجيل 96500000 دينار تونسي وتمتلك أكبر شبكة توزيع ب 220 محطة خدمات منها 78 على ملكها<sup>4</sup> والبقية على تعود لوكلائها<sup>5</sup> و54 محطة ميناء و6 مستودعات خزن بطاقة خزن تبلغ 308626م<sup>3</sup> للمحروقات و24500م<sup>3</sup> للغاز المُشال تعد الأهم مقارنة بالشركات المنافسة<sup>6</sup>



سنة 2001<sup>2</sup> أعيدت هيكلة الشركة على شكل شركة خفية الاسم تساهم الدولة ب99,99% من رأسمالها فيما تعود بقية أسهمها ل6 منشآت عمومية<sup>3</sup> وتتطابق هندسة توزيع أسهمها مع غيرها من الشركات المملوكة كليا للدولة وتؤدي لان يكون دور المساهمين غير مؤثر في تحديد السياسات العامة بها.

عجيل اليوم عملاق بمعايير السوق

6. شال لها طاقة خزن 178353م<sup>3</sup> محروقات طوطال 125151م<sup>3</sup> محروقات أولا 13586م<sup>3</sup> محروقات ستار اويل 26824م<sup>3</sup>  
7. TANKAGE MEDITERRANEE S.A. (TANKMED)  
8. مؤسسة الأنشطة البترولية ETAP تمتلك 40% من أسهم تنكمد وبالتالي تمت تونسيتها تمت بإرادة العمال ونضالاتهم

4. تمتلك الشركة الجدران والمعدات والعتار  
5. يتولى مالك العقار مختلف الاعمال الانشائية اللازمة فيما توفر له الشركة المعدات اللازمة للتشغيل وتساعد له عقد وكالة لتشغيل المحطة مقابل نسبة من الارباح من مبيعات المواد التي تزود بها

1. تمت المصادقة على اتفاقية الشراء بموجب القانون عدد 81/75 المؤرخ في 1975/12/20  
2. بموجب الأمر عدد 372 لسنة 2001 مؤرخ في 30-01-2001  
3. هي المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية والشركة التونسية لصناعة التكرير والشركة التونسية للكهرباء والغاز والمجمع الكيميائي التونسي وشركة النقل بالأنابيب والشركة التونسية للملاحة كل واحدة بحساب 147 سهم من مجموع اسهم عددها 9650000



تفوق عجيل التجاري على منافسيها يبدو مهددا في استمراره لعدم جودة خدمات محطاتها إذ احتلت المرتبة الثالثة وطنيا في ترتيب السمعة و40 محطة من محطاتها توصف بالسيئة لتقادم تجهيزاتها وغياب كل مظاهر الصيانة و24 فضاء ملحق بمحطة مخصص للغسيل وتغيير الزيوت غير صالح للاستعمال و29 مدخل محطة متهاك وغير جاذب للحرفاء.



بلغ سنة 2020 رقم معاملات عجيل 1804 مليون دينار وكانت بذلك 4 مؤسسة عمومية باعتبار معيار إيرادات استغلالها، وقد ساهمت في الموارد الذاتية للدولة سنة 2023 بـ 443,200 مليون دينار.



عجيل تنشط في قطاع تنافسي فيه 3 شركات عالمية كبرى هي طوطال وشال وأويل ليبيا وشركة تونسية خاصة هي ستار أويل ورغم حدة المنافسة نجحت عجيل في ان تكون الشركة الأكبر بنسبة استحواذ جملي من السوق المحلي بلغت 39 % في عموم نشاطها.

عجيل قصة نجاح له نقائص



انتهاج إطارات عجيل سياسة تجارية نشطة يفسر تنويع حرفائها بشكل جعل 65 % منهم من القطاع الخاص. وتطور نشاطها لحد مكنها من الاستحواذ على 76 % من سوق الكيروسان و30 % من مبيعات الزيوت سنة 2019 وكما مكنها دخول مرحلة تصدير الزيوت التونسية للخارج سنة 2020. وهو ما يؤكد ان موظفي المؤسسات العمومية لهم روح انتماء تصلح لتكون سببا في نجاحها.



نهاية 2020 عرض مساهمون 52 % من أسهم شركة تنكمداد للبيع. فاعترضت الحكومة على رغبة عجيل في شراء جزء منها بدعوى فسح المجال للاستثمار الخارجي. احتج العمال والنقابات على الموقف الحكومي مما أدى للتراجع عنه. تحركهم النقابي مكن عجيل من تحقيق استثمار مريح في هذا وخلافا للخطاب السائد الذي يوهم ان النقابات عطلت الإنتاج بالمؤسسات وكانت سبب اشكالياتها المالية يتبين ان نقابات العمال كانت صاحبة الفضل في حماية مصالح عجيل.



يشتغل بعجيل 1126 مستخدما 240 منهم كانوا قبل الثورة يباشرون عملهم بذات الشركة في إطار عقود مناولة، ومن خلال مثالها تتبين ان تطور عدد الاعوان بالمؤسسات بعد الثورة كان في النسبة الأكبر منه في إطار تسوية وضعيات عمل هشة.

إطارات عجيل ونقابتها من رصيد الشركة



حاولت عجيل تطوير تصرفها المالي بما يلائم الخاصية التنافسية لمجال نشاطها لكنها اصطدمت في كل مرة برقابة إدارية صارمة تعتبر كل خروج عن قواعد الشراء العمومي خطأ تصرف بخوف لدى كوادرها من الاتهام بالفساد ان هم اجتهدوا في عملهم وكانوا أكثر جرأة في اتخاذ القرار وتلك من إشكاليات التصرف في المؤسسات العامة.



الديون تستحوذ عجيل على الجانب الأكبر من سوق القطاع العام للمحروقات وهو وان كان يمثل 35 % فقط من حجم مبيعاتها إلا انه أنتج أكثر من 81 % من مستحقاتها غير الخالصة لدى حرفائها. وارتفاع حجم المديونية تلك سبب ازمة سيولة لدى عجيل منعتها من خلاص مزودتها الشركة التونسية لصناعات التكرير.



قبل الثورة أجبرت السلطة عجيل على إسناد كراء 78 من محطاتها لأشخاص من عائلة رئيس الجمهورية وآخرين من الموالين للنظام دون احترام لقواعد المنافسة وأدت تلك الممارسات لأن يسند كراء ل 78 محطة دون قيمتها التجارية وهو ما يبين أن فساد الدولة كان سبب ضعف حوكمة الشركة.

الدولة هي العبء